

المرأة في البرلمان

لم تذهب سيحاح الاتحاد النسوي عيناً . ولا انطلقت صرخات السيدات أدراج الرياح بل قرعت آذان كثيرين من ذوي العوارب، واستجابت لها نضات قلوب الطبقات الزاكية . وجاءت بها لغات عوامقهم ونبات رغادهم . وكان من هذه اللبشات ان صعدت عزيمته الأستاذين الكبيرين سعاده علوية بلها وسعاده علي زكي المرابي بلها ان يتقدما إلى البرلمان كل منهما على حدة بمشروع قانون يحول المرأة المصرية حتى الانتخاب . وقد كان لي الحظ أن اطلع على قسط من مشروع علوية بلها فرائث مُدعماً بالمنطق القاهر والحجج الدامغة فضلاً عن السندات القرآنية الناصحة الحق .

ولا ندرى الآن ماذا يلاقى هذا المشروع من مناقشات أعضاء البرلمان ، وبكم يهاجم من الحجج الزاهية والبراهين المتصدعة . ولكننا نعلم منذ الآن إنه سيلقي من خشونة الجنس واعتصاب النفوس المتعصبة وقذائف التقاليد المتخجرة ما يستميل عنه إلى تقيضه من أكثرية المجلس . وقد تكون أكثرية ساحقة . ومهما كانت قليلة أو كثيرة فالأرجح أن المشروع يحبط في المرة الأولى ويصنف لحبوطة الأنايدون المتقيدون المستبدون الاستبداد . على أن حبوطه لا يكون هلاكاً إلى الأبد . بل لا بد أن يبقى فيه رمق ، أو أنه يولد ثانية عن يد ذئب الفاضلين الذين في مقدمة من يدفعون بالمجتمع المصري إلى الامم في سبيل رقيه ويشترك معها آخرون ممن يتفقون معها في هذه النزعة الاجتماعية المباركة .

على أننا نعرف منذ الآن ماذا تكون حجج المعارضين والمقاومين والمذاكدين الذين من خليفتهم صعبة الاستبداد ، والمختصرين بهتيدة أن المرأة مما ارتقت فيحكم خُليقتها يجب أن تكون أمة أو شبه أمة، على الرغم من منح الكتب الملقحة لها حقوقاً اجتماعية واقتصادية كحقوق الرجل .

أول حجة عند خصوم المشروع أن المرأة خُلقت بطبيعتها ثانوية للرجل ، ولها وظيفة

في الأسرة، تختلف عن وظيفة الرجل كل الاختلاف بل هي دونها قيمة وعأراً . وبالتالي يند هذا الاختلاف إلى جميع الأحوال الاجتماعية .

يقولون أن وظيفة الرجل خرج المرأة عنصفاً بالسي إلى الرزق لتقيام بمعبئة الأسرة . وإن وظيفة المرأة حضارة الأولاد وتربيتهم ولتقيام بجميع الواجبات المنزلية .

حسن . ولكن هل وظيفة المرأة هذه دون وظيفة الرجل قيمة ؟ وهل تقتضي مجهوداً أقل مما تقتضيه وظيفة الرجل ؟ لا لعمري . إن وظيفتها أهم جداً وأعلى قيمة ومهما أشق جداً من عمله . فلنكي تقدم المرأة لتجتمع رجلاً وطنياً نشيطاً ونافعاً ومخلصاً لوطنه يجب أن تحمله جنباً في أحضانها نسمة أشهر أولاً . ثم نفسها إلى صدرها وفي حجرها شهوراً أخرى ، ثم تراه يضع سنين إلى أن تقبضه إلى المدرسة فالكلية . ولا تنتهي مهنتها بشأنه حتى بعد أن يصير يافعاً ، بل بعد هذه السن تبقى مشغولة به عاطفة عليه مهتمة بحياته إلى أن يستقل . أضف إلى مهمة تربيته سائر الواجبات المنزلية المدرونة . هذه وظيفة المرأة إذا كان عندها ولد واحد ، فما بالك إذا كان عندها بضعة أولاد ؟ لا أعلن أباً من الآباء من يجمل أو يتجاهل أن عمله الذي يستغظه تجاه عمل المرأة إنما هو عمل بري مجري على وتفرقة واحده منذ يضع لقيامه إلى أن يتقاعد عنه . فتجري الرجل في سياق العمل أصبح النقام يعمل من تلقاء نفسه من غير أن يعنت هو فيه نفسه كثير الاعناء . لذلك يحد الرجل عنده متمماً من الوقت للتسكع في طريق الحياة والاختلاف الالقاهي والملاهي والمعتز الفكه وأحياناً إلى المعتبر القاعد .

فإذا كانت تلك وظيفة المرأة التي هي مهمة إعداد رجال المستقبل وبيان المجتمع المتين أفلا يجب أن يكون لها منطلق في إدارة هذا المجتمع ولو من قبيل الرأي أو اختيار ذوي الرأي والإدارة ؟



وأقوى حجة يحتج بها خصوم المشروع هي أن السواد الأعظم من النساء عندنا لا يزلن أميات جاهلات ، فلا يصلحن لتمثيل في البرلمان ولا الانتخاب . يمكن إعطاؤهن هذا الحق متى تعلمن ولو بعض المعلم أو تعلمن القراءة والكتابة على الأقل ، إذ تصبح معلوماتهن بعقوف الحياة أوسع نطاقاً منها الآن . ولا سيما إذا سرن يطالغن الجرائد والمطبوعات الأولية كأخواتهن الأوربيات والأميركيات .

حسن . هذا صواب . فإفنت يجب أن نُنتفي برماننا بتاتاً ونعود الالحكم

المطلق لأن السرد الأعظم من الرجال كالسواد الأعظم من النساء أميون جهلة لا يفهمون عيشاً من مشاكل حياة الأحيائية ، ومن السياحة الوطنية . وإذا كانت الأمية حتماً حتماً حرمان الفرد من حق الانتخاب ، فالانصاف يقضي أن يحرم جميع الأميين رجالاً ونساءً من هذا الحق على السواء ، وأن يقتصر على المتعلمين فقط من الفريقين . وحينئذ يرى أن عدد المتعلمين لا يفوق على عدد المنتخبات (بكر الخائين وتقصهما) لأنه ما من أب منقف ولو بعض الثقافة في هذا الأوان يحرم بناته حق التعلم إلى حدٍّ ما . ولا يرى فتي متعلماً إلا يرى تجاهه فتاة متعلمة . ولا زينة للرجال على النساء في المعرفة . كلا الفريقين في الثقافة والأمية سواء .

وأما أن تمنح حق الانتخاب لكل ذكر بالغ وعنه هذا الحق عن كل أنثى على الإطلاق حتى المثقفة ، فهو من أغرب مخزيات الزمان وأضحك المضحكات . أليس مستهجناً أن تتبع السيدة الجليلة هدى هانم شعراوي رئيسة الاتحاد النسوي في العالم العربي في يدها يوم الانتخاب وإن يذهب بواب دارها إلى دار الانتخاب لكي يعطي صوته ؟ أو أن يذهب خادم السيدة أمينة السعيد لكي يعطي صوته وهي تحرم هذا الحق .

وإذا كان لا بد من عدم الانصاف هذا بين الفريقين فيجب على الأقل أن تعلى السيرة المتعلقة حق الانتخاب أسوة بالأمي الجاهل وتحرم منه المرأة الأمية ريثما تتعلم . والأفضل الاجتياز في دستور البلاد .

أفطع مما تقدم أن يكون بين نواب الأمة أميون لا يحسنون كتابة كلمة خير كتابة امضائهم التي مارسها هذا الغرض على الرغم من أن الدستور يحرم على الأمي أن يرفع اسمه للتبارة .



أما حرمان المرأة المثقفة من حق التبارة في البرلمان فيبوره خصوم المشروع بأن المرأة مقيدة برأيتها المنزلية ، فلا يجوز أن تترك هذه الواجبات لكي تخوض غمار السياحة وتحمض الجلسات وتناقض ، وأخيراً توافق أو لا توافق . وإذا كانت الواجبات المنزلية تمنع نيابة المرأة نوابات الرجل المعادية تمنعها أيضاً . على كلا الفريقين واجبات فإي عنهما هذا الحق بمنع ؟

والعادة أن يكون النواب من الأشخاص المومنين القليلي الواجبات الشخصية ولهم متسع من الوقت لحضور الجلسات البرلمانية . والجناس لا يتعد إلا ساعة بعد انصراف الناس من أعمالهم . والسيدة التي يساعدها خدماها في إدارة المنزل لها أيضاً متسع من الوقت

في ذلك النساء كما أن لها وقتاً لازيارات والملاهي . وبالطبع لا ترهب نفسها إلا المرأة الموسرة التي عندها خدم وبرهات كثيرة من الوقت لحضور الجلسات فضلاً عن المطالعة وتدوين المذكرات ونحو ذلك .

وحاصل القول أننا لا نرى أن انشغال المرأة في واجباتها النيابية في البرلمان يحول دون قيامها بواجباتها المنزلية ، كما أن انشغال الرجل في البرلمان لا يعرقل أعماله . فهذا الاعتراض واهٍ مخيف كغيره من الاعتراضات المتقدمة .

وقد انتخبت السيدات في پارلمانات أوروبا وأميركا وكانت هنَّ آراءً سائبة وتفرداً فاقصرنَّ في واجباتهنَّ المنزلية بسبب انشغالهنَّ في مجالسهنَّ النيابية .

ولجانِب من الرجال عقيدة فاسدة يستكرونها انشغال المرأة في السجامة ويستهبون وجودها في المجالس النيابية ونحوها ، وهي أن المرأة أضعف عقلاً من الرجل إلى غير هذا من زاعم انحطاط عقلية النساء . وهي عقيدة ضعيفة لا ينجح مغرور الرجال وأغبياءهم أن يجامروا بها وإلى جانب زوجات راقبات لا تقاطع بهم وهم يحرصون على كرامتهنَّ .

يجعلون هذه الحجة في مقدمة الحجج عند تقاضهم في هذا الموضوع على الرغم من أن وقائع الحال تخرس أفراسهم إذا كانوا يفتقرون . فقد نزلت المرأة في جميع البلاد المتقدمة إلى مضمار العمل وناقت الرجل فيه كما نافسته في ميدان تحصيل العلم ، حتى عندما ناقست الطالبات في جميع الكليات الطبية ، وفي كثير من الامتحانات تفرقنَّ عليهم . فما ظهر في هذا الجنس اللطيف قصور عقلي بتاتاً . والتحقيقات الفسيولوجية والديماغية خاصة برهنت على أن المرأة والرجل متساويان في القوى العقلية . وليس لفرق نزعة أو فرغ على الفريق الآخر . ونرى في ميدان الادب الآن أفلام كتابات في كثير من المجالات تبرز أحياناً أفلام الكتّاب المنعمين بالتقديرين .

واعلم بعض الأفاكين من الرجال يقولون إننا إذا منحنا هذا الحق للسيدات فلا نعزده نستطيع أن « نكفيهن » . وهذا قول مخيف لا يصدق إلا على بعض النساء المتدللات المفرورات ، وهؤلاء لا يمكن أن يرتقين إلى منحة النيابة البرلمانية . ولا تستطيعون أيها الأناثيون أن « تكيفوا » هؤلاء « المتدللات » سواء أكنَّ في مجلس النواب أو في مجالس الأصحاب . فهنَّ نائبات لكم على كل حال رضيم أم لم تزواوا .

نور الدين الهجراد

أمس واليوم

حالة مصر الزراعية

يجود علينا القرب أحياناً رجال يحملون للشرق ويندرون مشكلاته ويتقصرون أسبابها وينثرون بما يرونه من علاج . ومن أولئك المستشرقين الإنجليزي اسمه الأستاذ كراونيلي A. E. Crouchley كان يعمل أستاذاً في كلية التجارة بجامعة فؤاد الأول ووضح من نسمة أعوام كتاباً نفيساً باللغة الإنجليزية عن « انتزاع الاقتصاد لمصر الحديثة »^(١) في نحو ثلاث مئة صفحة .

وقد رأينا أن ننقل بضعة فصول من هذا الكتاب وأعانت على ما أورده المؤلف حسباً لرثيّه ، ولنضيف إليه ما عرض لنا في بحوث حديثة العهد ، لأن هذا المبحث من خير ما كتب من اقتصاد مصر الحديثة .

•••

التاريخ موصول الخلفات ، مسلسل الوقائع والأحداث ، لا يقف ولا يبطئ . اليوم هو ابن أمس وهو أبو الغد . ورغم أن مهمة المؤرخ — إذا تحمينا الدقة — تتعلق بالماضي فقد يغتفر القارئ لنا إذا نحن استشفنا من أحداث الماضي الطعاطط الرئيسة المستقبل ، وهي المسائل التي ستعرض لنا لا محالة في القريب الداني أو البعيد الثاني . ولعله يهتونا إذا بحثنا هذه المسائل على ضوء تقدم مصر الاقتصادي الحديث .

وأول ما يواجهنا ، مشكلة السكان . فقد نما عدد السكان من مليونين إلى نحو ستة عشر مليوناً (المترجم — يبلغ تعداد مصر الآن نحو ١٩ مليوناً) في قرن وثلث قرن ، وهم آخذون في الزيادة بسرعة فائقة . وكثيراً ما يعربون عن الحزن من اكتظاظ البلاد بالسكان ، سواء في الوقت الحالي أو في الغد القريب بما قد يفضي إلى زيادة ضغط السكان على الموارد المائية للبلاد ، وما يتبع ذلك من خفض مستوى المعيشة .

غير أننا ينبغي أن نذكر أن مصر كانت تعاني قهر السكان لسكان ددد فظاً منها يبالغ مليونين ، وإننا لم نستطع الزعم بأن هذا القصر قد عولج إلا في القرون الحالي . ولا يمكن

(١) The Economic Development of Modern Egypt.

القول إن مصر واحدة البرد بالسكان ، فهناك مساحات كبيرة من الأراضي حديثة العهد بالاستصلاح في شمال الدلتا وقد تقدمها ، فعلاً بسبب نقص الأيدي الزراعية العائسة . ففي منطقة شربين تبلغ كثافة السكان ٩٥ نسمة في كل كيلومتر مربع ، وفي كفر الشيخ تبلغ ١١٣ نسمة ، وفي كفر الدوار تبلغ ١٣٠ نسمة . وتبلغ كثافتهم من ناحية أخرى في هجين الكرم ٨١١ ، وفي منيا ٧٦٨ ، وفي ميت غمر ٧٠٦ . ويبدو أن في هذه المناطق عدداً زائداً على الحاجة من السكان . والمشكلة الرئيسية هي مشكلة صرف توزيعهم . غير أن الفلاح يحافظ طبيعاً ومن أعر الأمور إقناعه بتغيير مكان سكنه ولا يحيا أهل الصعيد الذين يعيشون في مصر العليا .

وليس ثمة برادر تدل على احتمال ازدهار البلاد بالسكان في الغد القريب لأن الأراضي الصالحة للزراعة في مصر يمكن زيادتها بمقدار ٥٠ في المئة إذا أنققت بضعة ملايين من الخجومات على الري والصرف

و يبدوي إننا نتصل في النهاية إلى المرحلة التي تصبح فيها زيادة مساحة الأراضي الزراعية صعبة أو مستحيلة . وكلما زدنا الضغط عليها أدى ذلك إلى نقص الغلة في مناطق واسعة . وإذا ظل عند السكان ينمو طوال هذه المدة ، فقد ينشب أمام أعيننا خطر زيادة ضغط السكان على موارد البلاد . بيد أننا نستطيع أن نأمل ، قبل بلوغ تلك المرحلة أن يفضي التعليم العام وتوفير الوسائل الصحية ، والتأثير النفسي للقرى النوزجية ، والعوامل ذات التأثير التي تستخدم الآن (كالسيارات واللاسلكي والجميات التعاونية ... الخ) أن تقضي جميع هذه العوامل إلى غرس الرغبة في الفلاح في تحسين حالته الصحية والاجتماعية ورفع المستوى العام للحياة في القرى ، فيتم الجيل الجديد مشبعاً بأراء أوسع أمثلاً من آرائنا ، وأقوى عزيمته من أسلافه ، فيرى الفرد - كما يحدث الآن في عدد كبير من البلدان الأخرى - أن يخفف عدد أفراد أسرته رغبة في تحسين حالة معيشة أطفاله .

وتتقدم الصناعة - في هذه الحالة - شأن كبير . ولا يزعم أحد أن تصبح مصر دولة صناعية تتحل عن الزراعة كلية . ومن المبالغة أن نحسب أن الصناعة تستطيع توفير عمل لتدبير لا حد له من السكان المترابدين العدد . وتستطيع الصناعة في الآونة الحاضرة أن تستوعب بضعة آلاف آخرين من العمال من السكان الذين قد يصل تعدادهم قريباً إلى عشرين مليوناً . غير أن الأجور المرتفعة التي يتقاضاها العمال في الصناعة من شأنها أن ترفع مستوى المعيشة في الريف إما مباشرة : بأن ترفع المستوى ارتقاعاً طلياً بالنسبة لما كان عليه قبلاً ، أو غير مباشرة : بأن تزداد هجرة الريفيين إلى المدن . وسيتردد ازدهار الصناعة بدوره

لأن تحسين مستوى المعيشة في المناطق الريفية سيؤدي حتماً إلى زيادة حاجات الريفيين
وكما نحضر الشعب كثرت مطالبه ورادت حاجاته .

غير أننا لا نستطيع أن نحرر حدود تقدم فعلي ما لم يحقق انزحاء الأراضي وتجميع
جميع الملتصقين ، وتجميع الإحصاءات كذلك ، على أن الأراضي التي تروى ريشاً دائماً رغم
أنها تنتج أكثر من محصول واحد في العام ، تمل سرياً إلى فقدان حصورتها . ونحتاج
تبعاً لذلك إلى مقادير مطردة للزيادة من الأسمدة والمخصبات الكيميائية . وحققت بعد
التوصل بهذا العلاج ، بتبسيط معدل المحصول أقل بكثير من محصول الأراضي التي تروى
بنظام ري الحياض . ويحتمل أن تكتشف في المستقبل وسيلة تجمع بين التصورة التي تتأق
من تقاع ذاتها وفقاً لنظام الحياض ، وبين زيادة عدد المحاصيل التي تنتج عن نظام الري بالتريخ
(أي وسيلة تجمع بين خير ما في نظامي الري الدائم والحوضي) . ومن الضرورات الأولى
لتحقيق هذا ، اتباع نظام الصرف الملائم . أما الضرورة الثانية فهي إتاحة فرصة كافية
للزراعة لتتريخ فيها .

وقد يأتي زمن يوضع فيه تشريع ينص على الصترات التي لتتريخ فيها التربة في هتي
المناطق . وقد يكون من الصالح إلى جانب ذلك أن تغطي الأراضي التي « تسحم » من
عناء الزراعة بماء النضيان مرة في كل سنتين أو ثلاث سنين لكي تجدد التربة بحياها بانتظام
وتستعيد خصورتها ومقدرتها الإنتاجية .

ويبدو أن أمير سبل الإصلاح اتباع ما يلي :

أولاً — يجري العمل سرياً لتحويل الأراضي الخاصة لنظام الحياض في مصر العليا
إلى أراضٍ تروى ريشاً دائماً . وسيؤدي ذلك إلى إضافة نحو مليون فدان أخرى إلى
الأراضي التي تروى ريشاً صيفياً وإلى زيادة بمائة في مساحة الأراضي التي يمكن زرعها تقنياً .
ثانياً — ينبغي درس مسألة إنشاء خزانات كبيرة أخرى في أمالي النيل . ويمكن القول
إن ضبط النيل ، لأنه لم يتم حتى الآن ، لم يبدأ بعد . وما دامت مقادير كبيرة من الماء
تضيع هباء في كل خريف مع النضيان ، وجب أن نقول إن ضبط النيل غير كامل . وقد
وضعت فعلاً بعض المشروعات لإنشاء حاسلة كاملة من الخزانات عند منابع النيل ، ويرجى
أن تفضى هذه المشروعات عقب تحقيقها إلى التحكم في هذا النهر الجبار للمارد ، ووضعها
تحت إشراف مهندس الري وإمرته .

وسيجوزنا مورد مطرد للزيادة من الماء لري وإصلاح ما يروى على مليون فدان من
الأراضي في الوجه القبلي ريشاً سنوياً ، وإصلاح نيفر ومليون فدان من الأراضي البائرة

في الوجه البحري ، وزيادة مساحة الأراضي المزروعة أرزاً وتسمين وسائل الري في الوجه
الشمالي وتوفير المياه اللازم للشكيز بزراعة محصول القمح النيلية الكبير . ويتفردون أن
مقدار المياه الذي يخزنه خزانات أسوان وحمل الأولياء في الوقت الحالي لا يتجاوز نصف
الكافية التي منحتنا إليها عند تنفيذ مشروعات الإصلاح .

وتنقسم الآن أعمال تحويل الأراضي إلى الري الدائم وإصلاحها في الوجه القبلي تقديماً
حقيقياً . أما في الدلتا فإن نشر وسائل الصرف من جهة ، وزيادة موارد المياه السطحية من جهة
أخرى ، هما من الضرورات الأولية لمباشرة أعمال إصلاح الأراضي المزروعة تنقيتها . غير أن
كل تقدم آخر يعرفه الأيدي العاملة - ورأس يدو عمياً في بلد مكثظ هكذا
بالسكان - وعن الصعب ، ولا سيما في الوجه القبلي ، إقناع الفلاح بالهجرة علاوة على أن مما
يعرقل الهجرة رأس المال الكبير الذي يمس الحاجة إليه في كثير من الأحوال . ولذلك ،
قد يبطئ التقدم في الوقت الحالي إلى أن يزداد عدد السكان في تلك المناطق ويتوفر رأس
المال اللازم .

ويبني أن نلاحظ أن تحويل الأراضي التي تروى بالفيضات إلى الري الدائم لا يصادف
تأييداً إجماعياً ، لأن الخبراء الداعين يقولون إن خصوبة التربة تميل إلى الهبوط ، وإن
معدل الإنتاج يميل إلى النقص إذا عولجت الأراضي الزراعية بهذه الكيفية . وهنا تبدو
مشكلات الصرف ، ونموها بمقادير متزايدة من الأسمدة الصناعية الغالية الثمن . والواقع
أن النظام الحالي يؤدي إلى ضياع قدر كبير من الإنتاج ، فضلاً عن أن يستعمل طمي
النبيل الخصيب في تجديد التربة سنوياً ، يضيع هباءً ويلقي به النهر إلى البحر مما يضطرنا
إلى تمويل هذا النقص باستخدام الأسمدة الكيماوية . والنظام المنطقي الصحيح هو أن نعمل
على الجمع بين الري السطحي والفيضات السطحي ويمكن تحقيق هذا في مساحات كبيرة من
الأراضي التي لا تزال تروى حياضياً باستخدام مضخات إرتوازية بدلاً من تحويل
الأراضي من الري بالفيضات إلى الري الدائم . وقد يتيسر لنا مستقبلاً أن من الخير استخدام نظام
الفيضات الموسمي في المناطق التي حولت فعلاً .

وعلى كل حال ، فإن النظام الحالي ، وضياع ماء الفيضان المحصل بالطمي في البحر المتوسط
هو تدمير وإسراف جليان لا مدعاة لها وإفراط في موارد ثمينة . فإن نلني ما يجري في بحري
النبيل من الماء ، يصب في البحر المتوسط سنوياً ويحدث هذا في أشهر الفيضان أي من شهر
أغسطس إلى شهر ديسمبر عندما يستمد النهر تسعين في المئة من مائه من نهري عطبرة
والنبيل الأزرق ، ويكون الماء محملاً بحمل مضمي من العرين من جبال اثيوبيا . وكان جزء

كبير من هذا الماء يحوّل إلى الأحواض (وفقاً لنظام الرعي بالمياه) لتتوسّع النامي فيها قبل أن يواصل الماء سيره إلى البحر . أما اليوم ، فإن عمود جميع هذه البحار والحدود تفتح على مصراعها إيمان فترة الفيضان خشية أن يسوق النامي حليم أو أن يرحب في الخزانات ، فيندفع الماء كله بسرعة دفقاة رأساً إلى البحر حاملاً معه كمصفاة غنية من التربة البكر ، تمكسر صفاء البحر المتوسط وتحويل زرقته إلى لون ترابي قائم المسافة بضعة أميال ، ثم يضيع هذا اللون إلى غير رجعة . ويقدر أن الطمي الذي يفقد في كل عام لو وزع توزيعاً عادلاً على ثمانية آلان فدان ، لبلغ ارتفاعه متراً .

ولو أن هذا الراسب الثمين المتروك في البحيرات المنخفضة على طول الساحل الشمالي للدلتا بدلاً من قذفه إلى البحر المتوسط لأمكن سراناً - وبدون كبح نفقة - تحويل هذه المساطب الشامعة إلى أراض خصبة صالحة لزراعة

(المترجم : تبلغ مساحة البحيرات الشمالية التي يشير إليها الكاتب حسبما جاء في تقويم الحكومة المصرية لعام ١٩٣٨ ، ٦٤١١٠٠٠ فدان تفصيلها كما يلي :

- بحيرة مروط ٥٩٠٠٠ فدان
- « اذكو ٣٥٠٠٠ »
- « البرلس ١٤٠٠٠٠ »
- « المنزلة ٤٠٧٠٠٠ »

جمل ٦٤١٠٠٠ فدان

وكل ما يصرنا لإصلاح هذه البحيرات هو تحويل ماء الفيضان بواسطة حلمة من القنوات ، إلى البحيرات ، ثم ترك للماء يسبق طريقه إلى البحر بنفسه عن طريق البحيرات الشمالية . وينبغي إبطاء مجرى النهر إلى ترميب الطمي في قعر البحيرات وسرمان ما يؤثر طبقات صميكة . وكلما ارتفع مستوى الأرض مما يوجب عليها من اللون ، أمكن تحويل مجرى الفيضان إلى مناطق أخرى . ولا يزال في الوجه البحري أراض واسعة منخفضة بطول ساحل البحر المتوسط يمكن إصلاحها . غير أنه من الضروري الإسراع في تنفيذ هذه المشروعات في أقرب وقت ممكن . ويقدر أن قيمة اللون الذي يضيع الآن تبلغ مليون جنيه سنوياً . وقد بلغت الخسارة الآن حداً أعلى بسبب تحويل أراضي الفيضان إلى الري المستديم .

وبتنفيذ مشروعات الري الجديدة مستقبلاً في السودان وأثيوبيا وأواسط أفريقيا ،

يمكن التدرج في ضبط النيل. والهدف الاسمي الذي يهدف اليه مهندس الري هو التوفيق من عدم ضياع نظرة واحدة من ماء النيل. وسيأتي الوقت الذي فيه لا يقذف الى البحر سوى ماء الصرف المحمل بالاملاح. ولكن فن ان يجيء هذا الزمن، ينبغي ان تلتفت بهر الى تدبير هذا المورد المؤكد من الثروة التي تضع اليوم هدراً.

ولعل مشكلة الصرف أدعى الى الاسراع في علاجها من سواها، فقد أدركت الحكومة أن من الواجب عليها في هذا الصدد توفير مصارف صممة رئيسة مجهزة بمضخات قوية لتجمل مستوى ماء التربة منخفضاً. غير أن هذه المصارف الرئيسية، لكي تصبح ذات تأثير فعال، تحتاج إلى أن تكون متصلة بمدد لا حصر له من المصارف الثانوية تغطي المنطقة التي يراد صرف الماء منها بأسرها. وإن توفير هذه المصارف مهمة كبيرة تلقى على طاق الحكومة لأنها لا تملك الهيئة التي تشرف عليها أو الوسائل التي تعالجها بها، وليس من ودية لأرقام أصحاب الأملاك أنفسهم على توفير المصارف في أراضيهم. ولن يكون من الخيسر تنفيذ هذا. فنظام الصرف، ليكون فعالاً، ينبغي أن ينظم في رقعة واحدة واسعة بما تفي نظام تعاوني يكون لكل فلاح نصيب فيه. غير أن عدداً كبيراً منهم لا يملك المال اللازم لتحقيق هذا المشروع الكبير النفقة. فضلاً عن أن توفير المصارف المكشوفة (كالترع) مضطحة للأرض التي تغطيها لأن عشرة في المئة من الأراضي المزروعة تشغل في المصارف المكشوفة. أما صغار الملاك، فإن حفر مصارف مكشوفة، هما تمكن صغيرة، كافٍ لأن يعمل أرضهم بأسرها. وحل هذه المشكلة قد يكون بتوفير مصارف مغطاة، وهي أنابيب تعد تحت الأرض على عمق مناسب بنظام منحدر قليلاً تستدرج ماء التربة إلى قنوات الصرف. ولهذا النظام، وإضافة، فتم تحقيق هذا المشروع، فنحتاج الانابيب إلى نفقات أخرى لسونها، ويصبح الصرف مؤكداً، ولا يضع نبيء من الأرض كما هي الحال في المصارف المكشوفة.

ويبدو أن الحكومة ليست على استعداد الآن للتشرع في تنفيذ هذا المشروع الوتراب. غير أنه من الواضح أن المشروع لا يمكن تحقيقه تحقيقاً مرضياً إلا إذا أمكن تنظيمه تنظيمياً مركزياً. وعلى هذا، فأجل النهائي هو أن تتراف الحكومة الهيئة اللازمة للإشراف عليه، على أن تقسم الحكومة والزرع نفقاته عن طريق زيادة الضرائب الزراعية مثلاً.

تقطن المصري

ويبدو أن هناك شيئاً من الريب في أن يظل التقطن سنوات قادمة محور الاقتصاد المصري . فليس في مصر محصول سواه يمكن رعايته في مساحات واسعة وبهذه التقدير كبيرة تدور على الفلاح المصري ريفاً يوازي ريفه من بيع محصول التقطن . وإذا كانت الزراعة القطنية قد تقدمت في مصر ، فبسبب ذلك راجع إلى أنها برهنت على نجاح شهده محمد علي ، وهو الذي أدخل هذه الزراعة في مصر ، ثم احسن به الفلاح نفسه . وإن أي زول كبير في سعر القطن قد يفضي — وكثيراً ما أفضى — إلى عدول بعض الصالحين عن زراعته وقتياً واستبداله بمحصولات أخرى . غير أن الأسمار ما تكاد ترتفع حتى يقبل الفلاح من جديد على احتيات القطن .

ويحتمل كذلك أن توصل مصر إمداد نسبة كبيرة من محصولها إلى الخارج وقد أفضى تقدم صناعة الغزل والنسيج في مصر إلى حجز مقادير معقدة الزيادة في هذه البلاد للاستهلاك المحلي . ومصر تستهلك في الآونة الحالية خمسة في المئة من المحصول لاستخدامه في صناعة النسيج المحلية . ويوازي إنتاج المنسجات القطنية المحلية نحو ثلث ما تحتاج البلاد إليه منها . فإذا أتى وقت استطاعت فيه مصر أن تنسج كل ما تحتاج إليه من المنسجات عالمياً ، فلن تستهلك سوى خمسة عشر في المئة من الإنتاج القطني الحالي . وإذا زادت غلة القطن مستقبلاً ، كما هو متوقع ، فإن النسبة ستخفض عن هذا التقدير .

والواقع أن شعاراً كبيراً من الحاجة المحلية ينصب على السلع القطنية الرخيصة وكان يمكن مواجهة هذه الحاجة باستخدام القطن ذي التية الضعيفة كالقطن الهندي مثلاً . ولكن الحكومة تحظر الآن استيراد القطن من الخارج ، والنتيجة المباشرة لهذه الحالة هي أن تتمد المصانع المحلية إلى غول القطن المصري الجيد لاستخدامه في أغراض ليست كبيرة الشأن . ويبدو أن من مصلحة الاقتصاد المصري طاعة الترخيص باستيراد قطن ذي تية رخيصة لينسج في المصانع المصرية مما يؤدي إلى خفض أسعار السلع القطنية للطبقات الفقيرة وإلى بيع القطن المصري ذي الرتبة العالية بأسعار مرتفعة في الخارج .

ومن الضروري لمصر كذلك أن تفرغ بالتجدد أي اتجاه في التمدد القطني يحقق لها خير مصالحها مستقبلاً . فنذ نشوب الحرب (المترجم — حرب ١٩١٤ — ١٩١٨) وضعت سياسة لإجراء التجارب تمثال كلاً تحول اتجاه السوق . فحدث إمداد الحرب مباشرة أن زاد الطلب زيادة غير عادية على القطن طويل التيلة كالسكلاويدس وزاد سعره

على سعر القطن الأميركي كثيراً . وكان الفلاح يتبين أن من الظور له أن يزرع مساحات خاصة من أرضه بالسكلاريندس رغم أن معدل إنتاج القطن لم يكن كبيراً جداً . وعلى كل حال ، اتجه الرأي منذ ذلك الحين إلى زراعة أنواع رخيصة من القطن للاغراض التي كان السكلاريندس يستخدم فيها قبلاً ، وبمقتضى سعر هذا القطن لأن الأسعار محدودة وعمراً . وإذا دعت الحاجة مستقبلاً إلى زراعة هذا الصنف المختار من القطن ، فلا يُسطن أن نستطيع مصر مواجهتها سريعاً .

والسوق الآن محدودة في وجه هذه الأصناف ، غير أن هناك سوقاً غير محدودة للقطن المعروف باسم Uppers . والواقع أن القطن المصري من هذا النوع أجود من القطن الأميركي حتى أن الغزاليين يؤثرون القطن المصري على الأميركي . ولكن نظراً لأن سوق القطن الأميركي توازي أضعاف أصناف ما تستطيع مصر أن تنتجه من القطن فهناك احتمال بأن يباع أكبر قدر من القطن المصري . والعقبة الوحيدة هي مسألة السعر . فإذا بيع القطن المصري بسعر القطن الأميركي كان معنى هذا أن يباع سلعة جيدة بثمان سلعة أقل جودة . ومن الناحية الأخرى لن يكون من المحتمل بيع محصول مطرد الوفرة بثمان مرتفع ما لم يكن هناك طلب عليه . فينبغي أن تهدف سياسة مصر القطنية مستقبلاً إلى العمل على زيادة الطلب على القطن المصري وعلى جعل البلاد الأخرى تفضل عن الأنواع الأخرى .

أما في ما يختص بالأصناف التي ينبغي أن يباع القطن المصري بها ، فإنها تتوقف على السعر العالمي الذي يتحكم فيه الأميركيون إلى حد كبير . وكل ارتفاع أو زوال في الاستثمار في أميركا يصحبه تأثير مائل في مصر . وقد يتفاوت السعران قليلاً ، بيد أن المعروف مادة أن مصر عاجزة عن أن تؤثر تأثيراً حاسماً في سعر القطن في العالم . والأمر الوحيد الذي تتحكم فيه مصر إلى حد ما ، هو أفضلية القطن المصري على القطن الأميركي . وتستطيع مصر إذ تعمل جاهدة على تعريف الغزاليين والمعلماء التجار بين جودة القطن المصري عما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب عليه ، أن تزيد الدخل الاجمالي الذي نظيره من بيع المحصول . وليس في الطاقة تحقيق هذا إلا بالدعاوة المنظمة وإنفاق بحد المال على الاعلان عن القطن المصري . ولسوف تغطي نفقات الاعلان عدة مرات بما يربحه مصر من بيع قطنها .

ولهذا الأمر أن كبير لأن الموقف الحالي في ما يختص بإنتاج العالم من القطن غير مستقر . فبما عام ١٩٣٢ احتفظ سعر القطن بمستوى مرتفع بسبب النقص الكبير في إنتاج القطن الأميركي . وعكفت الدول الأخرى على تحسين هذه الفرصة فزادت إنتاج القطن بلسبة كبيرة حتى تضاعف الإنتاج فيها منذ عام ١٩٣٢ . ولا يتوقع أن تستمر هذه الحالة بدون تغيير

والإجراء البديهي هو عدم مؤثر طلي للدول منتجة القطن غير أن زيادة المساحة المزروعة فقط والمصالح المتباينة للدول التي تزرعها تجعل من التغير هذا أكثر اتفاقاً. وقد تركز السيطرة على الأمور في يد أميركا مستتبعه فترة يمكن أن يزيد الإنتاج فيها على الاستهلاك ويقضي هذا على زول عام في الأسعار. وإذا تركت السوق حرة فإن السعر سيحدد نفسه بنفسه ، غير أن هذا سيكون له مآلها . أما المناطق التي تنتج القطن على الهامش أي أنه ليس المحصول الرئيسي لها) فستضطر إلى العدول عن إنتاجه بسبب زول أسعاره ولا ريب في أن بعض البلدان يستطيع أن يتحول إلى زراعة محصولات أخرى . أما مصر ، فإنها ستأثر بالاربع بزول أسعار محصولها الرئيسي ، بل يحتمل أن تتجه النية إلى زراعة محصولات أخرى بدلاً منه . غير أن التراب الطيبة العظيمة التي تساعد مصر على إنتاج القطن قد تحفوها على العودة إلى زرع القطن حالما يعود السعر العالمي إلى مستوى اقتصادي مستقر لأن القطن هو المحصول الذي يدر على زراعه أكبر دخل فضلاً عن أن إنتاج مقادير كبيرة منه وفلة نفقات الإنتاج (باستثناء إيجارات الأراضي ويحتمل أن تنزل قيم الإيجارات بسبب هذه الأحوال الجديدة) سيحصلان لمصر مقاماً ملحوظاً كبلد منتج للقطن .

ويعود إقبال مصر على زراعة القطن إلى سببين رئيسيين أولهما ، كما أملنا ، حودته وثانيهما : إنتاجه الوفير .

وعلى الرغم من التدهور الذي حدث في مستهل هذا القرن مائة متوسط إنتاج القطن من القطن في مصر يبلغ نحو ثلاثة أضعاف متوسط إنتاج القطن في أميركا . ويتبين أن الهدف اتفاح والحكومة إلى زيادة المزايا التي تتمتع بها مصر ، وذلك بزيادة إنتاج القطن وتحسين أنواع القطن . وإذا نسي إتمام ذلك فليس ثمة ما يحول دون ارتفاع إنتاج القطن إلى ١٥ مليون طن أو أكثر .

وليس معنى هذا أن زرع مصر القطن دون سواه من محصولات الأخرى ، بل إن الحاجة الشديدة للتصحر - على النقيض من ذلك - إلى أن تسمى مصر مبعداً حثيثاً إلى تعزيز أساس الرخاء الاقتصادي بإدخال محصولات جديدة ، والتوسع بقدر الطاقة في زراعة ما يتضح أنه وفير الزرع . ولن تقتصر حدود ذلك على توفير موارد ثروة إضافية كبيرة القدر وحسب ، بل ستساعد على الإقلال بقدر المستطاع من التقلب الاقتصادي الذي سيحدث لامتناس ما دامت ثروة مصر تتوقف على حصر محصول واحد .

ربيع فلسطين